كلمة الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات في مؤتمر إطلاق تقرير مراقبة الإنتخابات البلدية والإختيارية 2016 من المنظور الجندري

تعتبر الدولة اللبنانية سباقة بين الدول العربية، وحتى بعض الدول الغربية، بمنحها حق الترشح والتصويت للمرأة في عام1953 - أي 14 سنة قبل سويسرا - وصادق لبنان على الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة عام1955، التي كرّست حرية الترشّح والانتخاب للمرأة في جميع المجالات، وتبوّؤ المناصب العامة من دون تمييز مع الرجل. تلتها انجازات تتعلق وضع المرأة الأسري والسياسي في احتى في مرحلة ما قبل الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع اشكال التمييز ذد المرأة، مثل حق اختيار الجنسية (1959) وحق التنقل (1974) إلغاء معاقبة منع الحمل (1983).

دخلت أول امرأة الى البرلمان في دورة فرعية عام 1963 وفازت ميرنا بستاني بالتزكية ولملء مقعد والدها المتوفي إميل البستاني، ومنذ ذلك الحين، لم تتغير الأحوال كثيراً، على الرغم من توقيع لبنان على السيداو في العام1997 والتي تنص صراحة على "القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلاد وتشجيع المرأة على المشاركة والتمثيل على المستوى الوطني" في المادتين7 و8 والتي لم يتحفظ عليها لبنان، بالإضافة الى المادة 4 من الاتفاقية تطرّقت إلى اتخاذ الدول تدابير خاصة ومؤقتة تستهدف من خلالها التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة..
ومع ذلك، فإنّ واقع المرأة اللبنانية لا يزال يشهد غياب التطبيق الفعلي لمبدأ الشراكة كما نصت عليه القوانين والتشؤيعات، مما ينعكس غيابًا ملحوظاً للمرأة عن التمثيل السياسي الحقيقي.
واليوم، ومتابعة لنضال الكثيرات ومنهن على سبيل المثال لا الحصر الأمينة العامة الأولى للادي الراحلة لور مغيزل، تتابع الجمعيات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى ناشطين وناشطات، مسار النضال في سبيل تحصيل حقوق المرأة على العديد من الأصعدة، أهمها المطالبة بتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء، وتنزيه القوانين اللبنانية من كافة النصوص التي تتعارض مع بنودها، وخصوصاً ما يعرف "بالتدابير الايجابية الخاصة " لجهة فرض كوتا نسائية في المجالس الوطنية والمحليّة المنتخبة في لبنان وبتمثيل عادل للمرأة، وغيرها الكثير. ومع هذا لا زلنا نشهد حتى العام 2016 من القرن الحادي والعشرين تراجعاً في المشاركة السياسية للمرأة وضعف انخراطها في الحياة العامة، تُرجم بنسب ضئيلة من حيث المشاركة والتمثيل وخصوصاً في تبوئها مراكز عليا ووظائف الفئة الأولى ومواقع تمثيلية.

يعود هذا التراجع إلى ثلاثة أسباب أساسية:

- وجود تشريعات مجحفة بحق المرأة أو أقله غير مشجعة بما فيه الكفاية تنعكس عزوفاً عن المشاركة لغياب مبدأ تكافؤ الفرص
- غياب سياسات تشجع النساء على الانخراط في الحياة السياسية. وفي الواقع إن جوهر المشكلة في لبنان هو غياب الآليات الديمقراطية والإجراءات والتدابير التي تساهم بإيصال المرأة إلى هذه المواقع.
- تساهم الثقافة المجتمعية بحد ذاتها في غياب المكونين الأولوين وتستفيد من غيابهما في الوقت نفسه، إذ لا تزال النظرة الى المرأة على أنها "الحاضنة والراعية وربة المنزل"، ولا زلنا عالقين في دوامة التوزيع التقليدي للأدوار بين الجنسين التي تضع شروطاً

وقيوداً كبيرة أمام المرأة وبالأخص المرأة العاملة، خاصة أن النظرة الى عمل المرأة، وإن تبدل بعض الشيء، إلا أنها لم تتخطى حدود المساهمة في الدخل والإعالة بغض النظر عمن تعيل، سواء كان الزوج أو الأب.

وإذا نظرنا الى المؤسسات والبنى المجتمعية التي ترعى التغيير مثل الجميعات والنقابات والأحزاب نلحظ خللاً أساسياً في طريقة معالجة هذه البنى وتعاطيها مع المرأة. وإن نجحت الجمعيات وحدها في كسر بعض القيود، تبقى النقابات والأحزاب في الإطار التقليدي يحتكرها الذكور، وغالباً منهم الذكور أنفسهم أو من يمثلهم شرعاً، وهذه قصة أخرى، فنرى النقابات ذات القواعد النسائية يديرها رجال، والأحزاب تتعاطى مع المرأة على أنها موضوع، أو قطاع، بحاجة الى رعاية خاصة، وليس كشريك اساسي في صنع القرار.

إذا، نحن اليوم أمام غيارب التشريعات وانعدام السياسات الداعمة وفي ظل ثقافة مجتمعية ذكورية. ببساطة، ليست الانتخابات خارج هذا الإطار ولن تكون، طالما أننا في هذه الدوامة نفسها. فبناء على دراسة أعدتها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، أولها كان عام2004، والثانية كانت خلال الانتخابات البلدية عام 2016، والتي صممت بطريقة ممنهجة ودقيقة أكثر، نلحظ أن نسبة النساء الفائزات في الانتخابات البلدية ارتفعت من 2% عام 2004 إلى 4.7% عام 2010، مقابل 5.6% فقط في 2016 وهذه النتيجة تؤكد كل ما ذكر في السابق. تأتي هذه النتائج مصحوبة مع نسب ترشح متدنية جداً لم تتعد 10% كذلك الأمر. ولا بد من التطرق الى الكثير من العوائق، منها التشريعي ومنها الجتماعي والثقافي والديني، التي تعاني منها المرأة لدى ترشحها للانتخابات، مما يشكل بحد ذاته سبباً شرعياً لعدم الترشح في أغلبا الأحيان. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر

أن على المرأة المتزوجة أن تترشح في مكان قيد زوجها، حيث تعتبر أحياناً غريبة وهذا ما سمعناه مراراً خلال هذه الانتخابات. كما وثقتنا في الجمعية الكثير من الانتهاكات الصارخة التي كانت المرأة بالتحديد تتعرض لها لجهة الضغوطات لسحب الترشيح والفتاوى المعارضة وغيرها.

ماذا نريد اليوم، ولماذا نحن هنا؟

ليست القضية قضية نسائية فحسب؛ إنها قضية تعني المجتمع بأكمله، لأنها قضية تمثيل ومشاركة والاثنان لا علاقة لهما بالمرأة حصراً. إن ما تطالب به الجمعية هو قيادة تحولية يكون فيها الرجال والنساء شركاء وليس خصوم. الخطورة الأولى، تأتي برفع عدد النساء في المواقع القيادية المنتخبة وغير المنتخبة منها لا شك، ولكن الأهم هو أن يقدم النساء والرجال معاً سياسات تنموية وإصلاحات سياسية منهجية وجوهرية وأن يعملوا معاً على تنفيذها من أجل التغيير المنشود، علنا نصل الى حيث نطمح.